الأحد 28/12/2003

الشروق اليومي

ملف المفقودين

رائحة "الشياط" في جهة غليزان

بقية ص1

وقد أسفرت تحريات الحاج سماعين رفقة أعضاء المكتب الولائي للرابطة عن تحديد هوية رفاة المدعو سعيدان الحاج عابد البالغ من العمر 55 سنة من قبل ابنه المدعو سعيدان أحمد الذي تعرف على سروال أبيه الأخضر وقندورته البيضاء وكذا الولاعة الصفراء التي كانت بجيبه، مع العلم أن الإبن كان رفقة أبيه يوم أقدمت جماعة فرقان على اختطافه بتاريخ 9 سبتمبر 1996 في حدود الساعة التاسعة صباحا حسبما جاء في شهادة الإبن الذي قدم قائمة بأسماء الأشخاص المتورطين في حادثة اختطاف أبيه ومقتله وهم السادة الحاج فرقان، بوخاتم بن مهل، بن سداوي، والاخوة بن عشير عواد المير السابق لبلدية سيدي امحمد ويحي، وواصل الإبن في حالة من التأثر الشديد القول إن والده اقتيد من طرف جماعة الرعب هذه على متن سيارة فورقون ستروبان مرقمة بـsx421873 وهي سيارة تابعة لبلدية سيدي امحمد وموجودة حاليا بحظيرة البلدية، ويذهب الابن احمد سعيدان إلى حد القول بأن المدعو بن عشير عواد كان يقود السيارة، وفيما كانت الجماعة ملثمة كان الحاج فرقان بدون لثام.

"يومها كان عمري 25 سنة ولم يكن من الصعب علي أن أتعرف على الحاج فرقان وجماعته، فالجميع يعرفهم لأنهم أبناء المنطقة... يومها كنت أجلس رفقة والدي وهو منهمك في تصليح أنبوب الغاز بواسطة ولاعته الصفراء حين انقضت عليه جماعة فرقان واختطفته .."

هذه الشهادات تعد الأولى من نوعها منذ بداية الأزمة الدموية في الجزائر واشتداد موجة الاختطافات القسرية والاغتيالات التعسفية التي استهدفت آلاف الجزائريين وخلفت ما اصطلح على تسميته بملف المفقودين، ولم يسبق لأعضاء الرابطة والحاج سماعين أن تمكنوا قبل اليوم من التعرف على هوية الرفاة عبر المقابر الجماعية المكتشفة لحد الآن والبالغ عددها حسب الحاج سماعين أكثر من 12 مقبرة بولاية غليزان لوحدها.

وقد عمد الحاج سماعين إلى إحضار شريط مصور أعده أسبوعا بعد عثوره على المقبرة وبصعوبة كبيرة على اعتبار أن المكان يشكل ممرا يوميا لقوات الدرك الوطني كما أحضر معه ملابس المفقود التي وجدت داخل المقبرة مع الرفاة والجماجم. وما زاد في يقين عائلة سعيدان بأن الرفاة هي للوالد الغائب منذ أكثر من ثمان سنوات العثور على الفك الشفلي، ولوحظ أن أحد أضراسه الجانبية منزوعة ولما اتصل الحاج سماعين بالزوجة أخبرته بأن زوجها قام باقتلاع ضرسه أياما قليلة قبل حادثة اختطافه وهي التفاصيل التي قطعت الشكوك باليقين ووضعت نهاية لمسلسل الغموض والمعاناة من المصير المجهول للأب، لكنها فتحت بابا آخر من المعاناة على مصراعيه سيطال بقية العائلات التي ستعيش على وقع هاجس تكرار سيناريو الحاج سعيدان عابد مع ذويها واحتمالات وجود جثثهم بالمقابر الجماعية التي أقامها أمثال الحاج فرقان الذين استغلوا الوضع الأمني المتدهور وحالة الطوارئ لفرض قانون الغاب على سكان منطقة سيدي امحمد بغليزان، مستفيدين في ذلك من دعم وتواطؤ السلطات المحلية التي سمحت بتسليح عدد كبير من عناصر الدفاع الذاتي من أجل زرع الرعب والهلع في أوساط المواطنين والسطو على ممتلكاتهم وأموالهم وليس من أجل الدفاع عن أنفسهم من شبح الإرهاب.

السيد راشدي بلقاسم هو ابن المفقود راشدي محمد، قدّم بدوره شهادات عن حادثة اختطاف والده راشدي محمد بتاريخ 2 أوت 95 على الساعة الثانية ليلا من طرف جماعة فرقان كما قال، والذي لم يكن ملثّما على عكس بقية المختطفين، أوضح الابن أنه تنقل شهر أكتوبر المنصرم إلى المحكمة لاستخراج شهادة إثبات الفقدان لأبيه لكن مصالح المحكمة بولاية غليزان طلبت منه التقرب من مصالح الشرطة وهناك اطلع على محضر كتب عليه بأن قوات الدرك الوطني عثرت بتاريخ 2 أوت 95 على الساعة التاسعة صباحا، أي سبع ساعات بعد حادثة الاختطاف، على جثة مشوهة ومنكل بها بالذبح، وبعد التحريات تبين أنها للمدعو راشدي محمد. وقد عبر الابن عن اندهاشه واستغرابه لتصرف مصالح الدرك التي لم تتصل يومها به لإعلامه بقضية المحضر ولا للتأكد من هوية الجثة رغم أنه كان في ذلك اليوم قد أودع بلاغا ضد الحاج فرقان بتهمة اختطاف أبيه ولم تتحرك الشرطة ولا مصالح الدرك الوطني.

ومن جهته كشف السيد فرحي جلول وهو والد شقيقين تم اختطافهما يوم 18 أوت 96 انه استدعي قبل خمسة عشر يوما من طرف مصالح الأمن بولاية غليزان وطلب منه أحد المسؤولين هناك بأن يطلب من ابنه مغادرة الجبل وهو ما أثار سخط وغضب الوالد الذي ثار في وجه مسؤول الأمن منتقدا تصرفه وأسلوب مخاطبته، رافضا إلصاق تهمة الإرهاب بابنه الذي كان يعمل ممرضا بمستشفى مستغانم وحضر في تربص مغلق إلى مستشفى غليزان قبل أن يتعرض لعملية اختطاف من قبل جماعة فرقان.

حملة البحث عن المقابر الجماعية كانت قد كلفت الحاج سماعين سلسلة من المتابعات القضائية كان آخرها صدور حكم ضده بالسجن لمدة سنة نافذة بتهمة إيهام الرأي العام بوجود مقابر جماعية، لكنه أبدى استعداده نهار أمس للذهاب بعيدا في سياق مواجهة العدالة التي تصر لحد الآن على وأد جميع الملفات والتغطية على جرائم الحاج فرقان وجماعة الموت التي تنشط معه رغم أن هذه العدالة استمعت إلى شهادات أفراد من جماعة فرقان اعترفوا باقترافهم لموجة اختطافات قسرية، مقدمين أسماء وإثباتات على أعمالهم الشنيعة. هذه الاعترافات لم تحرك جهاز القضاء ولم توقف ممارسات الترهيب والرعب التي كان يمارسها الحاج فرقان بالتواطؤ مع السلطات المحلية المدنية والعسكرية بالمنطقة يقول الحاج سماعين، مشيرا إلى أن العثور على رفاة الأب سعيدان وملابسه هي أدلة قاطعة من شأنها أن تضع السلطات الأمنية والعسكرية أمام مسؤولياتها خاصة وأن عائلة سعيدان قررت رفع دعوى قضائية ضد الحاج فرقان والأشخاص الذين كانوا برفقته يوم حادثة الاختطاف فيما تأسست رابطة علي يحي عبد النور كطرف مدني في القضية.

وأوضح رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن مثل هذه الحقائق والشهادات تعد بداية لظهور الحقيقة المرة التي طالما سعت جهات نافذة في السلطة إلى إخفائها ومكنت المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان من الإفلات من العقاب، مشيرا في هذا السياق إلى الاعترافات التي أدلى بها عناصر الدفاع الذاتي ضد زعيمهم الحاج فرقان خلال جلسات محاكمة الحاج سماعين، وقد كانت كافية لتتحرك العدالة والسلطات الأمنية لوضع حد لمسلسل الرعب الذي زرعته مليشيات فرقان في نفوس سكان غليزان، لكن ذلك لم يحصل إلى غاية اليوم.

وأضاف علي يحي من جهة أخرى أن لجنة فاروق قسنطيني التي نصبها بوتفليقة مؤخرا لا تتمتع بصلاحيات القيام بتحريات، لذلك لا يمكن الحديث عن توفر إرادة سياسية حقيقية لإظهار الحقيقة بشأن ملف المفقودين ومحاكمة المتورطين على اختلاف طبيعتهم ووظائفهم. فالحقيقة يقول علي يحي ليست عند لجنة قسنطيني. وإذا كان الرئيس صادقا في مسعاه فما عليه إلا أن يبحث عن الحقيقة عند جهات أربع هي -حسب المحامي - مديرية الاستعلامات والأمن، مصالح الشرطة، جهاز العدالة وكذا عائلات المفقودين الذين يتوفرون على معلومات دقيقة حول حالات الاختطاف التي تعرض لها ذويهم إلى جانب وجود عدد كبير من الشهود ممن أدلوا بشهاداتهم لدى مصالح العدالة في حين يوجد عدد كبير منهم ما يزالون متخوفين من الإدلاء بشهاداتهم ما لم تلتزم السلطة بحمايتهم وإبداء استعدادها لمعاقبة المسؤولين المتورطين في سيناريو الاختطافات القسرية.

وقد قرر المحامي علي يحي عبد النور تنظيم لقاء شهر جانفي مع المترشحين للاستحقاق الرئاسي المرتقب في أفريل 2004 بمن فيهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مبادرة هي الأولى من نوعها لفتح نقاش جدي وساخن حول جملة الضمانات التي سيلتزم بها هؤلاء المتنافسون على كرسي المرادية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ووقف سيناريو الانتهاكات المتكررة والاختطافات القسرية التي تكون قد استهدفت في حصيلة رسمية أكثر من 7000 شخص. حادثة التعرف على رفاة الأب سعيدان وبالأدلة الدامغة والمادية من شأنها أن تعيد فتح ملف التجاوزات والانحرافات التي تسبب فيها عدد كبير من عناصر الدفاع الذاتي والأشخاص الذين تم تسليحهم في إطار ما يعرف بمجموعات مكافحة الإرهاب، لكنهم استغلوا حالة الطوارئ والوضع الأمني المتدهور للقيام بسلسلة اعتداءات واختطافات قسرية ضد المواطنين العزل. وقد أوضح الحاج سماعين في هذا الشأن أنه لن يتوقف عن المعركة التي خاضها منذ سنوات من أجل الكشف عن الحقيقة السوداء في ملف المفقودين الذي يظل وصمة عار في جبين السلطة.

■ م/ج